



بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال

المنامة 12 يونيو 2013م

تزامنا مع ذكرى احتفال الأمم المتحدة باليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال الموافق 12 يونيو من كل عام، وهو اليوم الذي حددته منظمة العمل الدولية عام 2002 لتركيز الاهتمام على مدى انتشار ظاهرة عمل الأطفال في العالم، والعمل على بذل الجهود اللازمة للقضاء على هذه الظاهرة.

وسيركز اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال هذا العام على (لا لعمالة الأطفال في العمل المنزلي)، حيث سيلقي الضوء على حق كل طفل في الحماية من العمل والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان الأساسية، وكانت الأسرة الدولية قد اعتمدت عام 2010 خارطة طريق لإزالة أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول عام 2016، والتي شددت على أن عمل الأطفال يشكل عائقا لحق الطفل وحاجزا أمام التنمية.

وتتخط أعداد كبيرة من الأطفال في جميع أنحاء العالم في مجال العمل المنزلي بأجر أو بدون أجر. وغالبا ما يصبح هؤلاء الأطفال عرضة للاستغلال.

وقد انضمت مملكة البحرين إلى اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل بتاريخ 13 فبراير 1990، وتم التصديق على الانضمام وصدور في شأنه المرسوم بقانون رقم (16) لسنة 1991، وانضمت للبروتوكولين الإضافيين بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة وبيع الأطفال، وبغاء الأطفال والمواد الإباحية عن الأطفال الملحقين باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وذلك بموجب القانون رقم (19) لسنة 2004، كما انضمت مملكة البحرين إلى عدد من اتفاقيات العمل الدولية، ومنها الاتفاقية رقم (182) بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها وصدور في شأنها المرسوم بقانون رقم (20) لسنة 2001. وتهدف إلى حماية الطفل من التعرض للعمل، وتؤمن إلى جانب الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الطفل والعمال والإنسان إطار عمل مهم للتشريعات المعتمدة لدى الحكومات الوطنية.

وتدعو اتفاقية منظمة العمل الدولية بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال إلى إصلاحات تشريعية وسياسية تضمن القضاء على عمالة الأطفال في العمل المنزلي وتوفير ظروف العمل اللائق والحماية المناسبة للعمال الشباب في مجال العمل المنزلي ممن بلغوا السن القانونية للعمل، وتشجيع الدول على التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (189) بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين وتنفيذها مع اتفاقية عمل الأطفال في منظمة العمل الدولية، والعمل على بناء حركة عالمية لمكافحة عمل الأطفال وبناء قدرات منظمات العمال المنزليين للتصدي عمالة الأطفال.

وعليه، تدعو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والتي أنشئت بموجب الأمر الملكي رقم (46) لسنة 2009 المعدل بالأمر الملكي رقم 28 لسنة 2012 في هذه المناسبة إلى مصادقة عالمية على اتفاقيات منظمة العمل الدولية المرتبطة بعمل الأطفال، واعتماد سياسات وبرامج وطنية تضمن التقدم الفاعل نحو القضاء على عمل الأطفال، وضرورة تضافر كافة الجهود من أجل المزيد من العمل للقضاء على هذه الظاهرة.